

حوكمة المؤسسات ودورها في تحقيق التنمية المستدامة

The Role of Corporate Governance role in achieving Sustainable Development

كهينة سلامة *

Abstract:

Governance is a widely used concept in the economic, political and public administration academic fields given its importance, as a concept and practice, especially for national and public institutions. This article seeks to define Corporate Governance and investigate its role in achieving the sustainable development goals.

Keywords:

Corporate governance; Sustainable development; Institutions; Public administration.

ملخص:

يعرف مفهوم الحوكمة استخداما واسعا من طرف المختصين و الباحثين في ميادين مختلفة، خاصة السياسية، الإدارية و الاقتصادية، و يعود هذا الاهتمام لأهمية الحوكمة خاصة في حياة المؤسسات المؤسسة و التعرف على دورها في التنمية المستدامة ونسعى في مقالنا هذا إلى تحديد مفهوم حوكمة. كلمات مفتاحية: الحوكمة، المؤسسة، الدور، المبادئ، التنمية المستدامة.

(*) جامعة الجزائر 3، كلية علوم الإعلام و الاتصال، sellamkahina1@gmail.com

مقدمة:

يعرف العالم منذ سنوات عديدة تطورا اقتصاديا متسارعا وتنوعا ملحوظا في المنتجات والخدمات نتيجة التطور التكنولوجي من جهة وتحرير الأسواق المالية من جهة أخرى، مما أدى إلى ظهور منافسة شديدة بين الشركات من أجل السيطرة على الأسواق المحلية والعالمية.

أدت هذه المنافسة إلى تنوع استخدام الإنتاج، الذي أدى بدوره إلى استنزاف الطاقات الطبيعية، الأمر الذي ساهم في خلق مشاكل بيئية أثرت على حياة الأفراد والكائنات الحية الأخرى، كما أدت المنافسة الشديدة بين أصحاب الشركات إلى البحث عن الربح السريع والكبير وجمع الثروات، وبالتالي انتشار الغش المالي وظاهرة الفساد، وغيرها من الظواهر التي تلوث المناخ الاقتصادي والاجتماعي للدول والعالم ككل، وقد أثر هذا سلبا على التنمية المستدامة للشركات والبلدان بشكل عام.

ومن أجل الحد من هذه الظواهر السلبية ظهرت الحوكمة المؤسسية أو حوكمة الشركات التي تعنى بدراسة العلاقات بين جميع الأطراف ذات المصلحة في الشركة، خاصة تلك العلاقة الموجودة بين 'إدارة الشركة والمساهمين، والتي تسعى من خلال تطبيق مبادئها إلى تحسين أداء المؤسسات ومكافحة كل الظواهر السلبية التي تعيق تطور وتنمية المؤسسات ومساهمتها في التنمية المستدامة.

ونظرا لأهمية الحوكمة في جميع مجالات الحياة، و في المجال الاقتصادي، و دورها الفعال في تحقيق تنمية المؤسسات الاقتصادية، و التنمية المستدامة بشكل عام، جاء مقالنا هذا من أجل تحديد مفهوم حوكمة المؤسسة و التعرف على الدور الذي تقوم به من أجل تحقيق التنمية المستدامة للمؤسسة، هذا من خلال الإجابة على الإشكالية التالية: كيف تساهم الحوكمة المؤسسية في تحقيق التنمية المستدامة؟

أولا. مفهوم حوكمة المؤسسة

أخذ مصطلح الحوكمة مكانة هامة وتم استخدامه على نطاق واسع، لذا وجب ضبط تعريف الحوكمة.

1-تعريف الحوكمة:

ظهر مصطلح الحوكمة في العقود القليلة الماضية، وأخذ هذا المصطلح حيزا واسعا من الاستخدام والتداول في العديد من الدول، النامية و المتقدمة، وقد شمل استخدامه ميادين مختلفة كالسياسة و البيئة و غيرها، فظهرت الحوكمة السياسية أو ما يعرف بالحكم الراشد، الحوكمة البيئية، الحوكمة الاجتماعية، حوكمة الشركات والمؤسسات، حوكمة المصارف. وأصبحت الحوكمة تقترن في غالبية الدراسات بمفهوم الشفافية والنزاهة والإفصاح.

يعتبر لفظ الحوكمة مستحدثا في اللغة العربية و هو لفظ مستمد من الحكومة، و هو ما يعني الانضباط و السيطرة و الحكم بكل ما تعني هذه الكلمة من معاني¹، و عليه فإن لفظ الحوكمة يتضمن العديد من الجوانب²:

- الحكمة: وما يقتضيه من التوجيه والإرشاد.
- الحكم: وما يقتضيه من السيطرة على الأمور بوضع الضوابط والقيود التي تتحكم في السلوك.
- الاحتكام: وما يقتضيه من الرجوع إلى مرجعيات أخلاقية وثقافية وإلى خبرات تم الوصول إليها من خلال التجارب السابقة
- التحاكم: طلبا للعدالة خاصة عند انحراف سلطة الإدارة وتلاعها بمصالح المساهمين.

2-مفهوم حوكمة المؤسسة

إن مصطلح حوكمة المؤسسة هو الترجمة المختصرة للمصطلح "corporate governance"، أما الترجمة العلمية المتفق عليها هي: أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة³، و الملاحظ أنه لا يوجد تعريف موحد متفق عليه بين كافة الاقتصاديين

¹ - سعود وسيلة، حوكمة المؤسسات كأداة لرفع أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "أطروحة دكتوراه، في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016 – 2015، ص15

² - علاء فرحان طالب، إيمان شيخان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي والاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة أولى، عمان، 2011، ص ص 23-24

³ - سعود وسيلة، مرجع سبق ذكره، ص 15

والقانونيين و المحللين و الأكاديميين لمفهوم حوكمة المؤسسة، و يرجع ذلك إلى تداخله مع العديد من الأمور التنظيمية و الاقتصادية و المالية و الاجتماعية للمؤسسات¹، و فيما يلي مجموعة من التعريفات المتعلقة بهذا المفهوم:

الحوكمة حسب **charreaux** هي: " مجموعة من الميكانيزمات التنظيمية و المؤسسية التي تهدف إلى تحديد السلطات و التأثير على قرارات المديرين، بعبارة أخرى هي الميكانيزمات التي تنظم سلوكياتهم"².

و يرى طارق عبد العال ماد " بأنها النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة و مراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها و الوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية و النزاهة و الشفافية"³.

أما مؤسسة التمويل الدولية **IFC** فتقول عن الحوكمة أنها: "النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعماله"⁴.

و قد جاء في تقرير كادبوري **CADBURY** عام 1992 أن حوكمة المؤسسات هي : "اعتماد اقتصاد دولة ما على ريادة و كفاءة الشركات، وهكذا فإن الفاعلية التي تؤدي بها مجالس الإدارات لمسؤولياتها تحدد الوضع التنافسي للدولة، وهذا هو جوهر أي نظام لحوكمة الشركات"⁵، ويضيف تقرير **Cadbury** في توثيق بسيط ومحكم في جملة صغيرة ولكنها شهيرة كما يلي: " نظام بمقتضاه تدار المؤسسات وتراقب."

¹ - محمد مصطفى سليمان، حوكمة المؤسسات و دور أعضاء مجلس الإدارة و المديرين التنفيذيين، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 18

² - A.Louizi, les déterminants d'une bonne gouvernance et la performance des entreprises francaises : études empiriques, thèse de doctorat en science de gestion, université Jean Moulin, Lyon 3, 2011, P 18 .

³ - حماد طارق عبد العال، حوكمة الشركات، شركات قطاع عام وخاص و مصارف، المفاهيم- المبادئ- التجارب- المتطلبات، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 22.

⁴ - مسعود دراوسي، ضيف الله محمد الهادي، فعالية و أداء المراجعة الداخلية في ظل حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، ملتقى وطني حول "حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالية و الإداري"، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 7 - 6 ماي 2012، ص 9

⁵ - جبار عبد الرزاق، الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرسال الحوكمة في القطاع المصرفي العربي حالة دول إفريقيا، مجلة اقتصادية شمال إفريقيا ، العدد السابع ، الجزائر ، ص 7

و يقصد بحوكمة الشركات القواعد التي يتم من خلالها قيادة الشركة وتوجيهها وتشتمل على آليات لتنظيم العلاقات المختلفة بين مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين وأصحاب المصالح، وذلك بوضع إجراءات خاصة لتسهيل عملية اتخاذ القرارات وإضفاء طابع الشفافية والمصادقية عليها بغرض حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح وتحقيق العدالة والتنافسية والشفافية في السوق وبيئة الأعمال.¹

ويمكن القول إن الحوكمة هي مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف المؤسسات، أو أنها النظام أي وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء، كما تشمل مقومات تقوية المؤسسة على المدى البعيد وتحديد المسئول والمسئولية.²

ثانيا، حوكمة المؤسسة، الأهمية، الفوائد، الأهداف والمبادئ:

1- أهمية الحوكمة:

تساعد الحوكمة المؤسسية الجيدة الشركات والاقتصاد بشكل عام على جذب الاستثمارات، ودعم الأداء الاقتصادي، والقدرة على المنافسة في المدى الطويل، من خلال تأكيدها على الشفافية في معاملات الشركة وفي إجراءات التدقيق والمحاسبة المالية والمشتريات. كما تساهم أيضا في تحسين إدارة الشركة من خلال مساعدة مديري ومجلس إدارة الشركة على تطوير استراتيجية سليمة للشركة، وضمان اتخاذ القرارات على أسس سليمة، وتحديد المكافآت بشكل سليم، بالإضافة إلى أنها تتيح للشركة تبني معايير تتسم بالشفافية في التعامل مع المستثمرين والمقرضين، ومن الممكن أن يساعد النظام الجيد للحوكمة أيضا على منع حدوث الأزمات المصرفية و يمكن تلخيص أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية فيما يلي:³

¹ - هيئة السوق العالمية: حوكمة الشركات، على الرابط :

https://cma.org.sa/Awareness/Publications/booklets/Booklet_13.pdf

² --نجار، أحمد منير، البعد المصرفي في حوكمة الشركات، مجلة مصارف، العدد45، الكويت، 2006 ص 30

³ - عارف عبد الله عبد الكريم، تكليف المراجع الخارجي بوظائف المراجعة الداخلية من منظور حوكمة الشركات،

"www.kku.edu.sa/comfurence/cgc"

- ✓ تطبيق مبادئ الحوكمة يجعل الشركات تتمتع بميزة تنافسية لجذب رؤوس الأموال خاصة في المدى الطويل من خلال تمتعها بالشفافية في معاملاتها وفي إجراءات المحاسبة.
- ✓ يؤدي تطبيق مبادئ الحوكمة إلى تحسين أداء إدارة الشركة والمساعدة على تطوير استراتيجية سليمة لها وضمان اتخاذ إجراء الدمج والاستحواذ بناء على أسس سليمة.
- ✓ يؤدي تطبيق مبادئ الحوكمة إلى تقوية ثقة الجمهور في صحة عملية الخصخصة التي تتطلب قواعد إدارية جيدة
- ✓ يساعد تبني معايير الإفصاح والشفافية في التعامل مع مستثمرين والمقترضين في إطار التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة على منع حدوث الأزمات المالية.
- ✓ المؤسسات أو الدول التي تضعف فيها ممارسة الحوكمة تكون عرضة للأزمات والفساد من قبل أعضاء بالداخل سواء من مجلس الإدارة أو المديرين من نهب المؤسسة أو المال العام على حساب المساهمين والدائنين.
- ✓ هناك ارتباط وثيق على مستوى الأسواق الناشئة بين أداء الأسهم من حيث اتجاهات الأسعار ومستويات العائد، ومدى التزام الشركات بتطبيق معايير الحوكمة مما يضمن الحفاظ على حقوق المساهمين.

2- فوائد حوكمة المؤسسات:

- لحوكمة المؤسسات أهمية بالغة ففوائدها لا تعود فقط على المؤسسات التي تطبق مبادئها، بل تعم أيضا الدول و العالم بشكل عام، و فيما يلي جوانب متعددة لفائدة تطبيق الحوكمة المؤسسية¹:
- **الاقتصاد:** تسهم حوكمة الشركات في رفع مستوى كفاءة الاقتصاد لما لها من أهمية في المساعدة على استقرار الأسواق المالية ورفع مستوى الشفافية وجذب الاستثمارات من الخارج والداخل على حد سواء، بالإضافة إلى تقليص حجم المخاطر التي تواجه النظام الاقتصادي.

¹ - هيئة السوق العالمية: حوكمة الشركات،

➤ **الشركات:** إن تطبيق مبادئ الحوكمة يساعد الشركات على خلق بيئة عمل سليمة تعين الشركة على تحقيق أداء أفضل مع توافر الإدارة الجيدة ولذا تكون القيمة الاقتصادية للشركة أكبر، بالإضافة إلى أن الحوكمة الرشيدة تساعد الشركات على الوصول إلى أسواق المال والحصول على التمويل اللازم بتكلفة أقل مما يعينها على التوسع في نشاطها، وتقليل المخاطر، وبناء الثقة مع أصحاب المصالح.

➤ **المستثمرون وحملة الأسهم:** تهدف حوكمة الشركات إلى حماية الاستثمارات من التعرض للخسارة بسبب سوء استخدام السلطة في غير مصلحة المستثمرين وترمي أيضا إلى تعظيم عوائد الاستثمار وحقوق المساهمين والقيمة الاستثمارية علاوة على الحد من حالات تضارب المصالح؛ إذ إن التزام الشركة بتطبيق معايير الحوكمة يفعل دور المساهمين في المشاركة في اتخاذ القرارات الرئيسة المتعلقة بإدارة الشركة ومعرفة كل ما يرتبط باستثماراتهم.

➤ **أصحاب المصالح الآخرين:** تسعى الحوكمة إلى بناء علاقة وثيقة وقوية بين إدارة الشركة و العاملين بها ومورديها و دائنيها وغيرهم، فالحوكمة الرشيدة تعزز مستوى ثقة جميع المتعاملين للإسهام في رفع مستوى أداء الشركة وتحقيق أهدافها الإستراتيجية.

3- أهداف حوكمة المؤسسة:

إن تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية يؤدي إلى تسيير رشيد للمؤسسة و توظيف أحسن للموارد المالية و الكفاءات و تنمية المؤسسة في جو الشفافية و النزاهة و احترام القوانين، وهو يسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف و التي تتمثل في ¹ :

- تحسين فعالية وكفاءة إدارة العمليات واستغلال الموارد العامة وتوظيفها في المجالات التي تحقق العائد على المجتمع وبما يؤدي إلى تحقيق الأهداف الإستراتيجية.
- بناء ثقافة مشاركة العاملين والمتعاملين في رسم السياسات واتخاذ القرارات وتقييم العمليات والخدمات، والالتزام بالقوانين.
- بناء ثقافة تنمية الولاء المؤسسي والشعور بالمسؤولية نحو تحقيق الأهداف الإستراتيجية.

¹ - خلف عبد الله الوردات، أصول الحوكمة، <https://mqqal.com/2017/02/>

- الاستجابة لمتطلبات واحتياجات المتعاملين بجودة عالية وسرعة مناسبة بما يضمن تحقيق رضاهم.
- تحقيق ثقافة المساءلة والشفافية وإيجاد أسس لتحديد مسؤولية الانجاز والنتائج.
- محاربة ومكافحة الفساد بأشكاله وممارساته.
- إيجاد نظام وتعليمات تضمن وتؤدي إلى توثيق الإجراءات والأنظمة وتحديد المسؤوليات والحقوق والصلاحيات والعلاقات في إطار منهجية عمل واضحة.
- الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

4- مبادئ حوكمة المؤسسة:

تمثل هذه المبادئ العمود الفقري لتطبيق الحوكمة، لذا فقد حازت على اهتمام مختلف الهيئات والتنظيمات ذات الصلة بتطبيق الحوكمة مثل: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، بورصة الأوراق المالية بنيويورك، بنك التسويات الدولي (BIS)، المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية (IOSCO)، علاوة على اهتمام الباحثين والكتاب، لذا تعددت هذه المبادئ واختلفت من جهة إلى أخرى، ولكن أكثرها قبولاً واهتماماً وأيضاً أسبقها صدوراً هي المبادئ الصادرة عن (OECD) سنة 1999 والتي تم إعادة صياغتها في 2004، والتي تتمثل في¹:

المبدأ الأول: توافر الأسس اللازمة لفعالية إطار حوكمة الشركات

يجب أن يعمل هيكل حوكمة الشركات على رفع مستوى الشفافية وكفاءة الأسواق وأن يتوافق مع دور القانون ويحدد بوضوح تقسيم الأولويات بين الهيئات المختلفة المسؤولة عن الإشراف والرقابة والالتزام بتطبيق القانون.

المبدأ الثاني: حفظ حقوق جميع المساهمين

بما أن كيان الشركة يتكون من مجموعة من الأفراد والمساهمين الذين تتفاوت اهتماماتهم وأهدافهم والأفاق الزمنية لاستثماراتهم فضلاً عن تفاوت قدراتهم بالإضافة إلى أن الشركة ينبغي أن تملك القدرة على اتخاذ القرارات الخاصة بالنشاط على نحو يتسم بالسرعة.

¹ - OCDE, principle of corporate governance, organization for economic cooperation and developpement , www.oecd.org, p 14

المبدأ الثالث: دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات

يجب أن ينطوي إطار حوكمة الشركات على اعتراف بحقوق أصحاب المصلحة كما يرسمها القانون وأن يعمل على تشجيع التعاون بين الشركات وبين أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة .

المبدأ الرابع: الإفصاح والشفافية

ينبغي أن يكفل إطار الحوكمة تحقق الإفصاح الدقيق و في الوقت المناسب بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس الشركة، و يخص المعلومات التالية: النتائج المالية والتشغيلية، أهداف الشركة، أعضاء مجلس الإدارة إلخ .

المبدأ الخامس: مسؤوليات مجلس الإدارة

يجسد هذا المبدأ إطار قواعد الحوكمة على استراتيجية الشركة والرقابة الفاعلة لمجلس الإدارة وكذلك مسؤوليته أمام الشركة والمساهمين.

ثالثا، دور حوكمة المؤسسات في تحقيق التنمية المستدامة:

1- مفهوم التنمية المستدامة ومبادئها:

يعتبر مصطلح التنمية المستدامة من بين المصطلحات الواسعة الاستخدام في جميع الدول المتقدمة منها والنامية، وقد مثلت مركز اهتمام المنظمات والمؤسسات الوطنية والدولية، وكثيرا ما كانت نقطة من نقاط التعاون بين الدول، وكانت من أهم مجالات اهتمام المنظمات والهيئات الدولية، نظرا لما للمفهوم من أهمية على واقع ومستقبل البلدان والعالم ككل، ونظرا أيضا لأبعاده الاجتماعية، الاقتصادية، البيئية وغيرها.

و يتكون هذا المصطلح من لفظي: التنمية، والمستدامة، و التنمية في اللغة مصدر من الفعل (نَمَى) ويقال : أنميت الشيء ونمّيته: جعلته ناميا¹، أما المستدامة، فمأخوذة من استدامة الشيء أي : طيلة دوامه¹.

¹ - ابن منظور: لسان العرب، دار صادر، بيروت، الجزء الخامس عشر، ص341

وتُعرّف التنمية بأنها قدرة الدولة على زيادة الموارد المختلفة، من موارد بشرية، واقتصادية، وطبيعية، واجتماعية، وتدعيمها، بهدف تحقيق نتائج أعلى للإنتاج لتلبية الاحتياجات الأساسية لغالبية مواطنيها، وتمكينهم من تقديم مطالبهم وحقوقهم إلى الحكومات. ويُطبّق مفهوم التنمية على الصعيد الشعبي والمجتمعي، بكما أنه يطبق أيضاً على صعيد الأفراد بمعنى تنمية الفرد نفسه بنفسه، وتطوير قدراته المعرفية، والثقافية، والإنتاجية، وإثرائها بما يتناسب مع متطلبات الحياة المدنية الحديثة².

أما التنمية المستدامة فيعرفها Edward barbier "بأنها ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية أكبر قدر ممكن مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة، ويوضح ذلك بأن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيداً وتداخلاً فيما هو اقتصادي واجتماعي وبيئي³.

ووفقاً لتقرير لجنة برونتلاند (Brundtland Commission's Report) لعام 1987، تحت عنوان (مستقبلنا المشترك)، أصبح مفهوم التنمية المستدامة معروفاً ومستخدمًا. وقد حدّدت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (WCED) تعريفاً خاصاً لها على أنها التنمية التي تُلبّي احتياجات الحاضر (دون المساومة على قدرة الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتهم الخاصة)، ساعد هذا التقرير على فهم أنّه تندرج تحت التنمية المستدامة عدة ركائز لتحقيقها، مثل: الحفاظ على سلامة البيئة، وإرضاء الحاجات الإنسانية الرئيسة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتوفير التكافل المجتمعي المتعدد. لقد كان من مخرجات هذا التعريف إدراك أن التنمية المستدامة تشمل عدداً من المجالات المتنوعة، وهذه المجالات ذات قيمة إيكولوجية واقتصادية واجتماعية⁴.

وتعرف منظمة الزراعة والتغذية (الفاو) التنمية المستدامة بأنها: إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار

¹ - المرجع نفسه، الجزء الثاني عشر، ص 213

² - الدويكات، ما المقصود بالتنمية المستدامة؟، <https://mawdoo3.com>

³ - عمار عماري، "اشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، ورقة بحث مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول

التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، 08 - 07 أفريل 2008، جامعة سطيف، ص 45

⁴ - دوجلاس موسشين، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية،

مصر، 2000، ص 63

إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية، إن تلك التنمية المستدامة (في الزراعة والغابات والمصادر السمكية) تحمي الأرض والمياه والمصادر الوراثية النباتية والحيوانية ولا تضر بالبيئة وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية.¹

ويمكن القول إن التنمية المستدامة هي التنمية التي تشمل كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها، والتي تمتاز بالاستمرارية بحيث تحقق الرفاه للأفراد في الحاضر والمستقبل مع الحفاظ على الثروات الطبيعية وعدم الإضرار بالبيئة، لكي تضمن الرفاه أيضا للأجيال القادمة.

هذا عن مفهوم التنمية المستدامة، أما فيما يخص مبادئها، فيمكن تلخيصها فيما

يلي:²

- تحديد الأولويات بعناية: اقتضت خطورة المشكلات البيئية، وندرة الموارد المالية إلى التشدد في وضع الأولويات وتنفيذ إجراءات العلاج على مراحل للمشكلات التي يجب التصدي لها بلا إبطاء.
- الاستخدام الرشيد للموارد البيئية الناضبة والتوقف عن هدرها في إسراف لا مبرر له، والاستثمار في تأمين موارد بديلة.
- الاستفادة من كل دولار: كانت معظم السياسات البيئية، بما فيها السياسات الناجحة مكلفة بدون مبرر، ولا تستطيع البلدان النامية استخدام الأساليب مرتفعة التكلفة التي تستخدم تقليديا في البلدان الصناعية.
- إدماج البيئة من البداية: عندما يتعلق الأمر بحماية البيئة فإن الوقاية تكون أرخص كثيرا وأكثر فعالية من العلاج وتسعى معظم البلدان الآن إلى تقييم وتخفيف الضرر المحتمل من الاستثمارات الجديدة في البنية الأساسية.

¹ - مفهوم التنمية-المستدامة -تنمية-الموارد البشرية/ <https://www.seo-ar.net/>

² - عبد القادر عوينان، تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص : نقود مالية وبنوك، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2008 ص26

2- أبعاد التنمية المستدامة:

للتنمية المستدامة ثلاث أبعاد متكاملة ومتراطة والتي يجب التركيز عليها جميعها بنفس المستوى و الأهمية، تشمل الجانب البيئي، الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي، بالإضافة إلى البعد التكنولوجي¹:

✓ **البعد البيئي:** ويتمثل في الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها على أساس مستديم والتنبؤ لها بغرض الاحتياط والوقاية، ويتمحور البعد البيئي حول مجموعة من العناصر مثل الطاقة، التنوع البيولوجي؛ القدرة على التكيف؛ الإنتاجية البيولوجية، وتتمثل أهم الاهتمامات البيئية في ظاهرة ارتفاع درجة حرارة المناخ، اختلال طبقة الأوزون، الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية والعديد من المشاكل المتعلقة بتلوث الهواء.

✓ **البعد الاقتصادي:** يتمحور البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة حول الانعكاسات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد على البيئة، إذ يطرح مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية . وتمثل عناصر البعد الاقتصادي في : النمو الاقتصادي المستديم؛ العدالة الاقتصادية، إشباع الحاجات الأساسية، وتوفيق التنمية المستدامة بين البعدين السابقين من خلال ضرورة المحافظة على الطبيعة من جهة وضرورة تقدير نتائج الأعمال البشرية على الطبيعة من جهة أخرى.

✓ **البعد الاجتماعي:** تتميز التنمية المستدامة بهذا البعد الذي يمثل البعد الإنساني إذ تجعل من النمو وسيلة للإلتحام الاجتماعي وضرورة اختيار الإنصاف بين الأجيال، إذ يتوجب على الأجيال الراهنة القيام باختيارات النمو وفقا لرغباتها ورغبات الأجيال القادمة، وهكذا فإن كل من البعد البيئي والاقتصادي يرتبط بشكل كبير بالبعد

¹ - زمران كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2009 - 2001، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ، العدد السابع ، المركز الجامعي خنشلة، جوان 2010 ، ص ص 198 - 197 .

الاجتماعي، تتمثل أهم عناصر البعد الاجتماعي في: المساواة في التوزيع؛ المشاركة الشعبية، التنوع الثقافي؛ الإنصاف والعدل في اختيارات النمو.

✓ **البُعد التكنولوجي:** تستهدف التنمية المستدامة تحقيق تحولاً سريعاً في القاعدة التكنولوجية للمجتمعات الصناعية، إلى تكنولوجيا جديدة أنظف، وأكثر وأقدر على الحد من تلوث البيئة، كذلك تهدف إلى تحولاً تكنولوجيا في البلدان النامية الأخذ في التصنيع، لتفادي تكرار أخطاء التنمية، وتفادي التلوث البيئي الذي تسببت فيه الدول الصناعية، ويشكل التحسن التكنولوجي الذي تستهدفه التنمية المستدامة، وسيلة هامة للتوفيق بين أهداف التنمية والقيود التي تفرضها البيئة، بحيث لا تتحقق التنمية على حساب البيئة.

3- أهداف التنمية المستدامة :

تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق أهداف متكاملة في مجالات متعددة و على مدى بعيد، يمكن تلخيص هذه الأهداف كالتالي:¹

1. **الاستدامة البشرية:** وتهدف إلى تطوير وتعظيم قدرات الإنسان وطاقاته لخدمة نفسه ومجتمعه، وذلك من خلال تحسين الأحوال التعليمية والثقافية، والصحية، وإشباع احتياجاته المادية، والروحية، والمعنوية، وذلك ليكون لهم دور أفضل في عجلة الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، فالإنسان هو الطاقة التي تولد التنمية، وتحافظ عليها.

2. **الاستدامة البيئية:** وتهدف إلى الارتقاء بالبيئة وتنميتها وحمايتها وصيانة مكوناتها وعناصرها، وذلك من خلال تعريف الطلاب بمكونات البيئة المحيطة بهم، والتأثيرات البيئية المختلفة على جميع الكائنات الحية، وما يترتب على ذلك من نتائج سلبية أو إيجابية تنعكس على الحياة، ومن ثم العمل على إيجاد الحلول للتغلب على النواحي السلبية.

¹ - محمد حسني، التنمية المستدامة ، المفهوم والخصائص، <https://www.research-ar.com/2019/11/sustainable-development.html>

3. الاستدامة الاقتصادية: وتهدف إلى زيادة الدخل القومي، ورفع مستوى المعيشة، وتقليل التفاوت في الدخل والثروات، وبناء الأساس المادي؛ للتقدم من خلال التوسع في بعض القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية والفنية،

و قد حددت الأمم المتحدة عددا مهما من الأهداف التي تسعى التنمية المستدامة لتحقيقها، والتي تتمثل في¹:

- القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان
- القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة
- ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار
- ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع
- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات
- ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة
- ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة
- تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع
- إقامة بيئة تحتية قادرة على الصمود المستدام الشامل للجميع، وتحفيز التصنيع وتشجيع الابتكار
- الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها
- جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.
- ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة

¹ -- الأمم المتحدة،: تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ص ص 17-18
https://www.psa.gov.qa/ar/media1/events/Documents/ArabicStatistics16/Sustainable_Development_Agenda2030_AR.pdf

- اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره
- حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة
- حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي
- التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمل فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات
- تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة

4- دور حوكمة المؤسسات في تحقيق التنمية المستدامة:

يساهم التطبيق السليم لحوكمة المؤسسة في تطوير وتنمية المؤسسة على المدى الطويل ويساهم في التنمية المستدامة في الوطن والعالم، فتطبيق حوكمة المؤسسات ينعكس بالدرجة الأولى على مؤشرات التنمية والتي غايتها في المقدمة تنمية العنصر البشري باعتباره محور التنمية والتطور والتقدم في كل المجالات، فالحوكمة مرتبطة ارتباطا وثيقا بعملية التنمية وخصوصا التنمية المستدامة.

إن الملاحظ في أهداف التنمية المستدامة يجد الارتباط الواضح والأکید بينها وبين مؤشرات الحوكمة بحيث لا يمكن تحقيق هذه الأهداف إلا من خلال تطبيق مبادئ ومؤشرات الحوكمة.

تساهم مؤشرات الحوكمة كالمشاركة والمساءلة والشفافية والعدالة الاجتماعية وسيادة القانون الخ في المساعدة على تحقيق جملة من أساسيات التنمية الاقتصادية المستدامة، لأنها ستترك أثرا ايجابيا في العديد من شؤون الحياة، ومن بين الانعكاسات الايجابية التي تكون على قطاع الاستثمار حيث ستساهم في تنمية الاستثمار وتشجيع الطلب الاستثماري وذلك لاطمئنان أصحاب رؤوس الأموال على أموالهم، وبما أن الطلب الاستثماري طلب مشتق فانه يعني أن الطلب الاستهلاكي سيشهد نموا وتطورا مما ينعكس على نمو وزيادة العرض أو الإنتاج وبالتالي زيادة وتيرة فاعلية الاقتصاد و تحريك عجلة

النمو التي ستساهم في زيادة الدخل الناجمة عن تحسن مستوى التوظيف و العمالة مما سيؤدي إلى جذب الاستثمارات الخارجية ورؤوس الأموال إلى خارج البلاد وهذا يعني زيادة المدخرات من العملة الصعبة وحماية العملة المحلية وزيادة فرص العمل.

إن تعزيز مبادئ الحوكمة سوف يساهم في زيادة تعظيم أرباح الوحدات الاقتصادية وتحسين قدراتها التنافسية، كما أنه يساهم في تقويم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة والمحاسبة مما يدعم ثقة المستثمرين في أسواق المال، ولعل أهم ما تحققه هو محاربة الفساد المالي والإداري مما يساهم في تحقيق العدالة والشفافية وذلك لأنها توفر آليات مناسبة تعمل على تقييم السياسات وتصحيحها التصدي لإساءة استخدام السلطة والنفوذ وهدر المال العام ومحاربة الفساد.

كما يساهم تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية على تشجيع المنافسة النزيمية، وتشجيع الاستثمار والابتكار والبحث عن الموارد التي تزيد من المردودية مع الاحتفاظ على البيئة والاستغلال العقلاني والرشد للثروات الطبيعية، كما من شأنها تشجيع الكفاءات وإعطاء فرص العمل والاستثمار، و مساعدة الدول في سن القوانين المناسبة لبيئة الأعمال، مما لا ينعكس فقط على حاضر ومستقبل المؤسسة، بل ينعكس أيضا على الاقتصاد القومي والدولي وعلى حياة الأفراد ومستقبل الأجيال المقبلة، فالحوكمة المؤسسية تساهم في تحقيق الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية والتكنولوجية للتنمية المستدامة.

خاتمة:

يمكننا الاستخلاص مما سبق، أن حوكمة المؤسسات وسيلة ناجعة ومهمة تطبيق اليوم من طرف المؤسسات، من أجل ترشيد تسييرها وتطويرها وتنميتها، وهي من خلال مبادئها خاصة الإفصاح والشفافية، وحفظ حقوق المساهمين، تساهم في تفعيل التسيير الجيد للمؤسسة وتشجيع مناخ الاستثمار وتحسين الأداء الوظيفي، وزيادة الأرباح، ومن خلال تطبيق القوانين تساهم في الحد من الفساد المالي، وتساهم في تشجيع الابتكار والاستغلال الرشيد والعقلاني للثروات الطبيعية ولأموال وهي بذلك تساهم في تنمية الأفراد وتحقيق الرفاه، وتشجع المنافسة النزيمية التي تؤدي إلى التطور والتنمية على مستوى المؤسسات وعلى المستوى القومي والعالمي والمحافظة على البيئة، وذلك على

المدى البعيد، و هي بالتالي تساهم بقدر كبير في التنمية المستدامة من خلال تجسيد كل أبعادها الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية و التكنولوجية..

قائمة المراجع:

الكتب:

1. حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين الراضي، حوكمة البنوك و أثرها على الأداء و المخاطرة، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، 2013
2. دوجلاس موسشين، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2000
3. علاء فرحان طالب، إيمان شيخان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي والاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة أولى، عمان، 2011
4. محمد مصطفى سليمان، حوكمة المؤسسات و دور أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008

القواميس والمعاجم:

- 1- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، الجزء الخامس عشر

المجلات العلمية:

1. جبار عبد الرزاق، الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرسال الحوكمة في القطاع المصرفي العربي حالة دول شمال- إفريقيا، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، الجزائر
2. زومان كريم: التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي، 2009 - 2001، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، المركز الجامعي خنشلة، جوان 2010
3. نجار أحمد منير، البعد المصرفي في حوكمة الشركات، مجلة مصارف، العدد 45، الكويت، 2006

المذكرات والأطروحات:

1. سعود وسيلة: حوكمة المؤسسات كأداة لرفع أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016 – 2015
 2. عبد القادر عوينان: تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود مالية وبنوك، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2008
 3. A.Louizi , les déterminants d'une bonne gouvernance et la performance des entreprises francaises : études empiriques, thèse de doctorat en science de gestion, université Jean Moulin ,Lyon 3,2011
 4. H.Boussaida , La gouvernance d'entreprise et le contrôle du dirigeant :cas de l'entreprise publique algérienne, thèse de doctorat en management des organisations, université Abou bekr Belgaid, Tlemcen, 2013-2014
- الملتقيات العلمية:**
1. عمار عماري، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، ورقة بحث مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، 07 - 08 أفريل 2008 ، جامعة سطيف
 2. مسعود دراوسي، ضيف الله محمد الهادي، فعالية و أداء المراجعة الداخلية في ظل حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري ، ملتقى وطني حول "حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالية و الإداري"، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يوم 7 - 6 ماي 2012

الويبوغرافيا:

1. هيئة السوق العالمية: حوكمة الشركات، على الرابط :
https://cma.org.sa/Awareness/Publications/booklets/Booklet_13.pdf

2. عارف عبد الله عبد الكريم، تكليف المراجع الخارجي بوظائف المراجعة الداخلية

من منظور حوكمة الشركات

"www.kku.edu.sa/comfurence/cgc"

3. الأمم المتحدة، تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030،

https://www.psa.gov.qa/ar/media1/events/Documents/ArabicStatistics16/Sustainable_Development_Agenda_2030_AR.pdf

4. ثراء الدويكات، ما المقصود بالتنمية المستدامة؟،

<https://mawdoo3.com>

5. مفهوم التنمية-المستدامة-تنمية-الموارد البشرية -/ [https://www.seo-](https://www.seo-ar.net)

[ar.net](https://www.seo-ar.net)

6. خلف عبد الله الوردات، أصول الحوكمة،

<https://mqqal.com/2017/02/>

7. OCDE , principle of corporate governance ,
organization for economic cooperation and
developpement publication, disponible
sur :www.ocde.org,